دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	بورصة عمان المؤتمر الصحفي: بورصة عمان إنجازات 2016 وتطلعات 4 / 1 / 2017
المصدر:	مجلة الدراسات المالية والمصرفية
الناشر:	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج25, ع1
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2017
الصفحات:	55 - 57
رقم MD:	826110
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المؤتمرات و الندوات، البورصة المالية، الأجهزة المصرفية، البنك المركزي الأردني، الأردن، عمان، المجتمع الأردني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/826110

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

بورصة عمان
Amman Stock Exchange

المؤتمر الصحفي

"بورصة عمان: إنجازات 2016 وتطلعات"

2017/1/4

أولاً: الخطة الاستراتيجية لبورصة عمان

تابعت بورصة عمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأعوام (2016-2018)، والتي تتوافق مع البرامج والمشاريع والأنشطة المعتمدة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في وثيقة الأردن العشرية (2015-2025) فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية. وتضمنت الخطة عدداً من الاهداف الاستراتيجية والمبادرات والمشاريع التي تنسجم مع أهداف البورصة، وذلك للمحافظة على الإنجازات التي تحققت لغاية الآن, وتطوير العمل في البورصة من كافة النواحي, وتحقيق رسالة البورصة التي تهدف إلى توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة يتسم بالعدالة والكفاءة والشفافية، وتأمين بيئة قوية وآمنة لتداول الأوراق المالية لتعميق الثقة بسوق الأوراق المالية. كما وتهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين في البورصة وجذب مزيد من الاستثمارات اليها، وتعزيز حضور البورصة على المستويين الاقليمي والدولي، وتحقيق التميز المؤسسي، وتنمية الوعي الاستثماري بالأوراق المالية. حيث تتضمن هذه الخطة عدداً من المشاريع ومن أهمها: تطبيق نظام تداول الكتروني جديد ونظام للرقابة على تداول الاوراق المالية، وتطبيق نظام افصاحي الكتروني للشركات المدرجة وشركات الوساطة، وعمل لقاءات تعريفية لحث الشركات على إصدار أوراق مالية جديدة مثل الصكوك والسندات، وحث الشركات العائلية على التحول والادراج في السوق، بالاضافة الى ذلك احتساب مؤشر لبورصة عمان بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة، وتطوير تطبيقات عامة لبورصة عمان على الاجهزةالذكية. وتطبيق مبادئ الاستدامة واصدار دليل ارشادي لمبادئ الاستدامة للشركات المدرجة، بالإضافة إلى التواصل مع كافة الجهات للمساعدةلرفع تصنيف بورصة عمان لسوق ناشيء, وتعزيز التعاون مع البورصات المناظرة.

ثانياً: التطورات التشريعية

قامت البورصة خلال عام 2016 بما يلي:

تطبيق تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان لسنة 2016.

حيث أدخلت هذه التعليمات مفاهيم جديدة ونظرة متقدمة راعت المعايير الدولية في مجال إدراج الأوراق المالية، وشددت على أهمية الافصاح عن المعلومات والبيانات التي تهم المستثمرين.

إن أهم التعديلات التي اشتملت عليها هذه التعليمات هي ايقاف التداول بأسهم الشركات في حالات عدم تزويد البورصة ببياناتها المالية السنوية المدققة والمرحلية المراجعة في المواعيد المحددة لذلك. حيث يهدف هذا التعديل الى زيادة الوعي بأهمية الافصاح عن المعلومات في مجال الأسواق المالية..

كما سمحت هذه التعليمات لأول مرة بادراج أسهم الشركة المساهمة الخاصة في البورصة بناء على طلبها، وذلك تماشياً مع قانون الشركات المعمول به الذي اعتبر أن الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة الخاصة أوراق مالية يجوز للشركة ان تطلب إدراجها وتداولها بالسوق، حيث ستطبق عليها أحكام تعليمات ادراج الأوراق المالية في حال إدراج أسهمها في البورصة.

كما ألغت التعليمات الجديدة السوق الثالث اعتباراً من تاريخ 2017/4/16 ومنحت الشركات المدرجة فيه فرصة تصويب أوضاعها لإدراجها في السوق الثاني أو نقل تداولها الى سوق الأوراق المالية غير المدرجة (OTC) بحلول التاريخ المذكور أعلاه.

تطبيق التعليمات المنظمة لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في بورصة عمان والصادرة بالاستناد لأحكام المادة (72) من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002. حيث تم إنشاء سوق الأوراق المالية غير المدرجة على نظام التداول الإلكتروني تنفيذاً لهذه التعليمات،ويهدف هذا السوق إلى إتاحة الفرصة والتسهيل على مساهمي الشركات غير المدرجة والشركات الموقوفة عن التداول لبيع أسهمهم من خلال نظام التداول الكتروني ووفقاً لقوى العرض والطلب، وكذلك تمكين المستثمرين الراغبين بشراء هذه الأسهم من ذلك.

وقد حددت التعليمات الشركات التي سيتم السماح بتداول أسهمها في هذا السوق, كما حددت التعليمات الحالات التي تستوجب ايقاف التداول بأسهم الشركات المتداولة في هذا السوق.كما أعطت التعليمات الشركات المتداولة في هذا السوق الحق بالتقدم بطلب لادراج أوراقها المالية في السوق الثاني للبورصة, وذلك بعد استيفائها لشروط الادراج في أسواق البورصة النظامية.أما فيما يتعلق بالتزامات الشركات المتداولة في هذا السوق؛ فقد ألزمت التعليمات الشركات بتزويد البورصة بالتقارير السنوية ونصف السنوية، والقرارات الجوهرية التي تؤثر على سعر سهم الشركة، وجدول أعمال اجتماعات الهيئات العامة والقرارات الصادرة عنها, وأية معلومات تراها البورصة ضرورية.

ثالثاً: التطورات التقنية

إطلاق تطبيق مراقبة التداول (AseLive) والذي يعمل على أجهزة (iPhone & iPad)

قامت بورصة عمان بإطلاق تطبيقهاالخاص لبرنامج مراقبة التداول (AseLive)

والذي يعمل من خلال الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية (iPhone & iPad) التي تستخدم نظام التشغيل(iOS) إضافة للتطبيق الحالي الذي يعمل على الأجهزة التي تستخدم نظام التشغيل (Android)، بالإضافة إلى قيام البورصة بإطلاق النسخة الجديدة من برنامج مراقبة التداول على الانترنت (Market Watch Live) والذي يمتاز بسهولة الاستخدام وعرض المعلومات بطريقة النوافذ المتنقلة داخل شاشة المتصفح.

إطلاق خدمة (Really Simple Syndication RSS) من خلال موقع البورصة الإلكتروني

تم إطلاق خدمة (RSS) المجانية من خلال موقعها الإلكتروني (www.Exchange.jo) باللغتين العربية والإنجليزية والتي تمكن المشترك من الحصول على آخر أخبار البورصة والتعاميم والافصاحات بشكل فوري حين صدورها، ودون الحاجة لزيارة الموقع الإلكتروني للبورصة.

رابعاً: مشروع نظام الافصاح الالكتروني باستخدام تكنولوجيا eXtensible Business Reporting Language XBRL

قامت بورصة عمان بالتعاون مع هيئة الاوراق المالية خلال العام 2016 بتشكيل لجان توجيهية وفنية مشتركة لمتابعة تنفيذ مشروع الافصاح الالكتروني باستخدام لغة XBRL، حيث تم إعداد وثيقة طرح العطاء للمشروع, ودراسة العروض الفنية المقدمة من قبل الشركات المزودة، وقد تم إحالة عطاء المشروع على احدى الشركات المتخصصة في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر بأن تنفيذ هذا المشروع المهم والحيوي يهدف إلى تطوير عملية الحصول على جميع المعلومات والبيانات الافصاحية والرقابية والإدارية والتنظيمية التي تحتاجها مؤسسات السوق وكافة المهتمين بسوق رأس المال مثل شركات الوساطة والمستثمرين وشركات نشر المعلومات والمحللين الماليين وغيرهم. حيث من المتوقع الانتهاء من تنفيذ هذا المشروع خلال العام 2018.

خامساً: مشروع تحديث نظام التداول الإلكتروني

تعمل بورصة عمان على متابعة تنفيذ مشروع تحديث نظام التداول الإلكتروني، حيث يأتي ذلك ضمن مشروع مشترك يضم بالإضافة إلى بورصة عمان كل من سوق مسقط للأوراق المالية وبورصة الدار البيضاء وبورصة بيروت، ويهدف إلى تطوير عمليات التداول وتحديث البنية التقنية وزيادة القدرة الاستيعابية لنظام التداول الإلكتروني، وقد قامت البورصة بتوقيع عقد تحديث نظام التداول الإلكتروني مع شركة Euronext التي تتعامل معها بورصة عمان منذ نشأة التداول الإلكتروني لديها، حيث سيتم وضع المشروع حيز التطبيق الفعلي خلال الربع الأخير من عام 2018.

سادساً: مشروع تحويل بورصة عمان الى شركة مساهمة عامة

بدأت فكرة تحويل بورصة عمان إلى شركة مساهمة هادفة للربح في العام 2008، وذلك تماشياً مع التجارب العربية والعالمية في هذا المجال. وكخطوة أولى، قامت البورصة بالطلب من بورصة لندن بوضع خطة عمل استراتيجية لمساعدة البورصة في تحولها الى شركة مساهمة. وبسبب الأزمة الماليةالعالمية والأوضاع الاقتصادية، لم تستطع البورصة المضي قدما في خطتها للتحويل الى شركة.

وفي عام 2013، ناقش مجلس إدارة البورصة موضوع تحويل البورصة إلى شركة مساهمة عامة هادفة للربح بحيث تكون مملوكة بالكامل من قبل الحكومة كخطوة أولى. ثم شرع المجلس بمخاطبة الجهات ذات العلاقة بهذا شأن. وفي حزيران 2015، وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على تحويل البورصة إلى شركة مساهمة عامة. وفي شهر أيلول 2016 صدر قرار عن الديوان الخاص بتفسير القوانين يتيح تحويل بورصة عمان الى شركة مساهمة عامة استنادا الى أحكام المادة (65/ح) من قانون الاوراق المالية رقم 76 لسنة 2002.

وبهذا الخصوص، فقد تم تشكيل لجان لوضع عقد التأسيس واعداد النظام الاساسي للشركة وكذلك تحديد رأسمالها. ومن المتوقع الانتهاء من اجراءات تحويل البورصة الى شركة مساهمة في مطلع العام 2017.

إن تحويل بورصة عمان إلى شركة مساهمة عامة هادفة للربح سيمكن البورصة من : بناء تحالفات وشراكات استراتيجية مع البورصات الاقليمية والعالمية، والاستفادة من أساليب الادارة في القطاع الخاص، وممارسة نشاطات تجارية وإنشاء مشاريع استثمارية، وتنويع مصادر دخل البورصة وزيادة إيراداتها، والحصول بسهولة على التمويل اللازم من خلال زيادة رأسمالها أو الاقتراض، وزيادة الكفاءة والفاعلية في الأنشطة الاقتصادية كما تزيد من الانتاجية والتنافسية، وتطوير وتحسين أسلوب إدارة البورصة من خلال اتباع أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية الرشيدة (Corporate Governance). حيث إن تحويل البورصة الى شركة ستعزز المنفعة الاقتصادية التي تقدمها البورصة للاقتصاد الوطني بشكل عام والخزينة بشكل خاص، وسيمكنها من تقديم خدمات أفضل واستقطاب شركات جديدة ومتعاملين جدد والدخول في اتفاقات إقليمية ودولية مع جهات مختلفة لزيادة الحصة السوقية لها إقليميا ودولياً، مما سيؤثر بشكل إيجابي وملموس على الإيرادات المتأتية للبورصة من العمولات والبدلات المتحققة لها.

حيث تجدر الاشارة بأن عملية تحول البورصات الى شركات قد بدءت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وقبل ذلك كانت كل البورصات عبارة عن مؤسسات مملوكة للحكومات أو الأعضاء، حيث كانت بورصة ستوكهولم أول بورصة يتم تحويلها الى شركة في عام 1993. واستمر هذا النهج حتى زاد عدد البورصات التي تحولت الى شركات عن اكثر من 60 بورصة حول العالم من ضمنها اكبر البورصات العالمية مثل نيويورك ولندن. وعربيا هناك عدد من البورصات التي تحولت الى شركات مثل بورصات دبي والبحرين وقطر والسعودية وفلسطين والكويت.

سابعاً: إطلاق أولى جلسات التداول لسوق الأوراق المالية غير المدرجة في بورصة عمان

قامت بورصة عمان بإطلاق أولى جلسات التداول لسوق الأوراق المالية غير المدرجة في مطلع شهر آب، علماً بأنه يسمح للأوراق المالية المدرجة في هذا السوق بالتداول ضمن حدود سعرية تبلغ نسبتها (10٪+) من السعر المرجعي.

وقد بلغ حجم التداول في هذا السوق منذ بدء التداول فيه (9.4) مليون دينار، وعدد الأسهم المتداولة (68.8) مليون سهم نفذت من خلال (16.7) الف عقد. حيث تم التداول بأسهم (20) شركة من اجمالي عدد الشركات المسموح بتداول أسهمها في هذا السوق والبالغ عددها (28) شركة.

ومن الجدير بالذكر بأن تداولات هذا السوق هي مستقلة عن التداولات التي تتم في أسواق البورصة النظامية، ولا تؤثر على الأرقام القياسية التي تحتسبها البورصة,

ثامناً: الحضور المحلي والعربي والدولي

استضافت بورصة عمان أعمال المؤتمر الدولي لاتحاد البورصات العربية AFE وبرعاية دولة رئيس الوزراء. حيث شارك في المؤتمر أكثر من 400 شخص يمثلون أسواق الأوراق المالية والهيئات التنظيمية للأسواق المالية وشركات الوساطة المالية ومدراء صناديق الاستثمار والبنوك الاستثمارية، وعدد من مدراء المحافظ والصحافيين وشركات الأبحاث والشركات المدرجة في بورصة عمان ووكالات التصنيف الدولية والمنظمات الفنية والبنوك المحلية والاقليمية والدولية. وقد شارك في الجلسات النقاشية للمؤتمر ما يزيد على (35) خبيراً عربياً ودولياً يمثلون أهم المؤسسات العاملة في مجال الخدمات المالية.

انضمت بورصة عمان الى مبادرة الامم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة (Sustainable Stock Exchanges (SSE)، حيث أن بورصة عمان هي البورصة 49 المشاركة في هذه المبادرة التي أطلقتها الأمم المتحدة في العام 2009 وتهدف إلى زيادة شفافية والتزام للشركات المدرجة في البورصة بقضايا المسؤولية الإجتماعية والبيئية والحوكمة المؤسسية.

استضافت بورصة عمان الاحتفالية السنوية الثانية لمبادرة المساواة ما بين الجنسين في الأردن «2016 Ringing Bell for Gender Equality Stock Exchange Initiative» والتي نظمتها البورصة بالتعاون مع منظمة التمويل الدولية (IFC)، وذلك إيمانا منها بأهمية زيادةالوعي بالمساواة بين الجنسين في مجال التنمية المستدامة والنشاط الاقتصادي، حيث تم قرع جرس بدء جلسة التداول في البورصة على هامش الاحتفال بيوم المرأة العالمي.

نظمت بورصة عمان وبرعاية من البنك الاسلامي الاردني أعمال ورشة العمل التدريبية حول صكوك الاستثمار الاسلامية. حيث تم عرض مزايا وفوائد الصكوك وأثرها على التنمية الاقتصادية, ودورها المهم في حشد المدخرات الوطنية وتوفير أدوات استثمارية جديدة للمستثمرين.

تاسعاً: توقيع مذكرات تفاهم

وقعت بورصة عمان مذكرات تفاهم مع كل من:

بورصة لوكسمبورغ لتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات في مجال الأسواق المالية بما يسهم في تطوير صناعة الأوراق المالية في كلا البلدين وخاصة في مجال صناديق الاستثمار.

بورصة ناسداك دبي لبحث آفاق التعاون بما في ذلك تسهيل عمليات الإدراج المشترك للشركات في بورصة عمان وناسداك دبي إضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات وإنشاء إطار للتعاون المشترك بين السوقين.

عاشراً: النظرة المستقبلية

ستستمر بورصة عمان خلال العام 2017 بالعمل على تحقيق مساعيها ومشاريعها التي تهدف إلى التطوير المستمر من أجل المحافظة على الدور البارز الذي تحتله بورصة عمان بين أسواق المنطقة. وضمن هذا الإطار، ستستمر بورصة عمان بتنفيذ الاهداف الاستراتيجية والمبادرات والمشاريع المقررة في الخطة الاستراتيجية، وستقوم بورصة خلال خلال هذا الشهر بإطلاق استراتيجية رقمية لبورصةعمان Digital Strategy بحيث يتم إنشاءموقع خاص للبورصة في مواقع التواصل الاجتماعي Facebook و Twitter.

كما ستقوم بورصة عمان خلال هذا العام بإجراء إستبيان لقياس مستوى الثقافة الاستثمارية لدى المهتمين في البورصة بحيث يمكن من خلال تحليل نتائج هذا الاستبيان الوصول إلى مقياس عن مستوى الثقافة المالية وثقافة الاستثمار لدى الجهات التي قامت بالإجابة عليه.

كما ستستمر بالاستثمار في العنصر البشري باعتباره الركيزة الآساسية التي ترتكز عليها البورصة، إضافة إلى تطوير العمل المؤسسي في البورصة.

حادي عشر: التطورات الكمية

إرتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة لبورصة عمان ليصل إلى (2170.3) نقطة بنهاية العام 2016 مقارنة مع (2136.3) نقطة بنهاية العام الماضي، أي بارتفاع نسبته (1.6٪) هذا وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنهاية العام 2016 إلى (17.3) مليار دينار أي بانخفاض نسبته (3.8٪) مقارنة مع إغلاق العام الماضي 2015 مشكلة بذلك ما نسبته (65٪) من الناتج المحلي الإجمالي.

كما انخفض حجم التداول خلال العام 2016 إلى (2.3) مليار دينار بانخفاض نسبته (31.8٪) مقارنة مع (3.4) مليار دينار للعام 2015، وبلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2016 حوالي (1.8) مليار سهم نفذت من خلال (786) ألف عقد مقارنة مع (2.6) مليار سهم تم تداولها خلال العام 2015 نفذت من خلال (899) ألف عقد.

أما بالنسبة للاستثمارات غير الأردنية ببورصة عمان والتي تتوزع على أكثر من 100 جنسية حول العالم، فقد أظهرت الاحصائيات بأن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2016 قد بلغت (666.5) مليون دينار مشكلة ما نسبته (28.6٪) من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة (429.4) مليون دينار، وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الأردني قد ارتفع بمقدار (237.1) مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع قيمته (10.6) مليون دينار للعام 2015. وعليه تصبح نسبة مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر كانون الأول 2016 حوالي (49.6٪) من إجمالي القيمة السوقية، حيث شكلت مساهمة العرب (38.6٪)، في حين شكلت مساهمة غير العرب (11٪) من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

أما بالنسبة لأداء الشركات المساهمة العامة للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016، فقد أظهرت البيانات المالية للشركات التي زودت البورصة ببياناتها والبالغ عددها 219 شركة من أصل 224 شركة, أي بنسبة (98٪) بأن الأرباح قبل الضريبة لهذه الشركات قد بلغت (1.1) مليار دينار للفترة (كانون الثاني - أيلول) 2016 مقارنة مع (1.3) مليار دينار لنفس الفترة من العام 2015 أي بانخفاض نسبته (12.9٪).